

ديسمبر
2021

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

مشروع ميزانية الدولة لسنة
2022 حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف



الفهرس

5	المحور الأول: التقديم العام للمهمة.....
5	1.تقديم استراتيجية المهمة:.....
8	2.تقديم برامج المهمة:.....
10	3.الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط:.....
16	البرنامج عدد 1: برنامج العدل.....
16	1-تقديم البرنامج واستراتيجيته:.....
16	1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج.....
17	2.1 -تقديم خارطة البرنامج:.....
18	2.أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:.....
18	1.2: تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:.....
26	2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:.....
28	3.إطار نفقات برنامج العدل متوسط المدى 2022-2024:.....
29	البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح.....
29	1-تقديم البرنامج واستراتيجيته:.....
29	1.1-استراتيجية البرنامج:.....
32	2.1: خارطة البرنامج:.....
32	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:.....
32	1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:.....
38	2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:.....
39	3. إطار نفقات برنامج السجون والإصلاح متوسط المدى 2022-2024:.....
40	البرنامج 9: برنامج القيادة والمساندة.....
40	1.1-إستراتيجية البرنامج:.....
42	2.1-خارطة البرنامج:.....
44	2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:.....
44	1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:.....
51	2-3: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:.....
52	3. إطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى 2022-2024:.....

- 53.....بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج العدل
- 71.....بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج السجون والإصلاح
- 82.....الملاحق: بطاقة مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة
- 96.....بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج القيادة والمساندة
- 97.....ديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل
- 100.....الملاحق: معطيات حول النوع الاجتماعي بمهمة العدل

المحور الأول

التقديم العام للمهمة

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1. تقديم استراتيجية المهمة:

أ- الإطار العام للمهمة:

• الإطار العام للمهمة:

تتنزل استراتيجية مهمة العدل من دستور الجمهورية التونسية المتضمن لمبادئ حقوق الإنسان الحافظة لحرية وكرامته وواجبات الدولة ودورها في ضمانها وضمان حق التقاضي لكل المواطنين على قدم المساواة ودون تمييز، ومن سلطة قضائية مستقلة توفر محاكمة عادلة في آجال معقولة تكفل فيها جميع ضمانات الدفاع، وفي إطار مبادئ الحياد والمساواة والشفافية والنزاهة.

كما تستند هذه الاستراتيجية على التشريعات الجاري بها العمل ذات العلاقة بالمهمة وجملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها:

- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (الإزام معنوي).
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.
- ✓ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ظروف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: 1984/12/10 وصادقت عليها تونس في 1988/09/23.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المعتمدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003).
- ✓ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

• أهداف التنمية المستدامة 2030:

تمّ في هذا الإطار تحديد عدد 17 هدفاً للتنمية المستدامة لإنجازها خلال الفترة المتراوحة بين سنوات 2016-2030، والتي تدعو الحكومات إلى اتخاذ خطوات جريئة وتحويلية للانتقال بالعالم إلى مسار مستدام مبني على إعمال حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، ويشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي) وتحقيق التوازن بينها.

كما أفرد الهدف الخامس مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات واعتبرتها أولوية دولية ورافداً للقضاء على الفقر والتمييز ودفع التنمية الشاملة، الأمر الذي تمّ تبنيه من الدولة التونسية من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن أولويات المخطط الخماسي 2016-2020 وقد إعتمدها وزارة العدل في كل البرامج وذلك بوضع أهداف ومؤشرات تخص هذه المسألة.

كما يعتبر الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدف رئيسي تساهم وزارة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه بأيسر الطرق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع.

• المخطط التنموي 2016-2022:

تمثل المنظومة القضائية والسجنية ركيزة هامة من ركائز دولة القانون. ولأنه لا يمكن تحقيق التنمية دون قضاء عادل وناجز ضامن للحقوق والحريات في دولة قوامها حكم القانون، فإن إصلاح قطاع العدالة يعتبر من أولويات الدولة. وتتمثل أهم توجهات مهمة العدل ضمن مخطط التنمية في إرساء منظومة قضائية وسجنية تحمي وتدافع عن استقلال القضاء وتستجيب لحاجيات المتقاضين وتلبي انتظارات المواطنين وتتميز ببسر الإجراءات ونجاعتها.

وترتكز خطة إصلاح المنظومة القضائية والسجنية على أهمّ القيم التي تتمحور حولها الرؤية الاستراتيجية وهي:

- تكريس مبدأ استقلال السلطة القضائية، وفرض احترام القانون على الكافة دون تمييز،
- الثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والسجنية والعمل على تطويرها والنهوض بها،
- العمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

ب- استراتيجية المهمة

تتولى وزارة العدل مسؤولية إدارة مرفق العدالة، وقد تمّ تحديد مهامها الأساسية بالأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974، حيث أوكل لها بموجب ذلك صلاحية صياغة وتنفيذ السياسة القضائية. ومن جهة أخرى تسهر وزارة العدل أيضا على حسن سير الخدمات العمومية القضائية والقيام بكل الأعمال الضرورية لتحسينها والنهوض بها، بالاعتماد على الهياكل والإدارات المنصوص عليها بالأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلق بتنظيم وزارة العدل والمنقح والمتّم بالأمر الحكومي عدد 334 لسنة 2018 المؤرخ في 06 أبريل 2018. كما تتولى تنفيذ السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد والحرص على تنفيذ السندات والأحكام العدلية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين فضلا على المحافظة، بواسطة الهياكل المختصة، على أمن الوحدات السجنية والإصلاحية والمودعين بها وتوفير الإعاشة والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية للمودعين وتكوينهم وتأهيلهم للاندماج من جديد في المجتمع وفي الحياة المهنية وتطبيق السياسة التعليمية والتكوينية والبرامج التوعوية الموجهة لهم.

وفي هذا الإطار وضعت وزارة العدل خطة عمل لإصلاح المنظومة القضائية والسجينة للفترة المتراوحة بين سنوات 2016 و2020، تمّ التمديد فيها إلى سنة 2021 في انتظار إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة 2022-2026، وقد تمّ تحديد خمس محاور استراتيجية تطمح الوزارة إلى تحقيق الأهداف المحددة ضمنها وتتمثل هذه المحاور في:

1. استقلالية وسيادة السلطة القضائية.
2. تركيز معايير أخلاقيات المهنة في المنظومة القضائية والسجينة.
3. تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين.
4. النفاذ إلى العدالة.
5. تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجينة.

2. تقديم برامج المهمة:

اعتماداً على منهجية التصرف حسب الأهداف تمّ ضبط برامج مهمة العدل بحصرها في برنامجين عمليين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج مساندة وفقاً لما يلي:

- البرنامج الأول: العدل
- البرنامج الثاني: السجون والإصلاح
- البرنامج التاسع: القيادة والمساندة

كما تمّ ضبط البرامج الفرعية لكل برنامج وتحديد الهياكل المتدخلة في كل برنامج بتقسيم هياكل الوزارة حسب طبيعة نشاطها وتوزيعها على هذه البرامج.

وستواصل وزارة العدل خلال سنة 2022 سنة تطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية وتدعيم مكتسباته من حيث تكريس صيغ وقواعد إعداد الميزانية خصوصا في ظل جائحة كورونا التي شهدتها البلاد وما تقتضيه هذه المرحلة من تحديات كبرى، حيث حرصت وزارة العدل على مجابهة التداعيات السلبية من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية للمساهمة في التخفيف من حدة الضغوطات التي تشهدها المالية العمومية.

كما ستواصل الوزارة التركيز على تفعيل مقاربة النوع الاجتماعي في إطار الميزانية المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال تماشيا مع الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة 2030 وجملة الأهداف المزمع تحقيقها خلال الفترة القادمة.

3. الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ- بيان تطور ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

النسبة من الميزانية %	المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	الأقسام البرامج
من ميزانية الدولة	المهمة: العدل							
%1,67	850 570		50 430	8 270	66 000	725 870	2022	المهمة
	780 000	0	50 000	12 000	64 000	654 000	2021	
	9,05%	0,00%	0,86%	-31,08%	3,13%	10,99%	التطور نسبة (2021/2022))	
			5,93%	0,97%	7,76%	85,34%	من النسبة ميزانية المهمة	
النسبة من ميزانية المهمة	البرامج							
%42.4	360 650		15 000	2 500	9 650	333 500	2022	برنامج العدل
	322 908	0	15 000	6 230	10 678	291 000	2021	
	11,7%	0,0%	-59,9%	-9,6%	14,6%	التطور نسبة		
%51.5	438 370		25 000	1 000	42 000	370 370	2022	برنامج السجون والإصلاح
	409 700	0	25 000	1 000	40 700	343 000	2021	
	7,0%	0,0%	0,0%	3,2%	8,0%	التطور نسبة		
%6.1	51 550		10 430	4 770	14 350	22 000	2022	برنامج القيادة والمساندة
	47 392	0	10 000	4 770	12 622	20 000	2021	
	8,8%	4,3%	0,0%	13,7%	10,0%	التطور نسبة		

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

بيان وتفسير أهم التطورات التي طرأت على الميزانية مع توضيح الدواعي والأسباب:

يلاحظ أن التأجير يمثل الجزء الأكبر من الميزانية حيث تفوق نسبه 85 % من جملة ميزانية المهمة. كما يلاحظ أن نسبة تطور نفقات التسيير لم تتجاوز 3.13% وهي نسبة ضعيف باعتبار ارتفاع أسعار الطاقة وعديد المواد الاستهلاكية. ويلاحظ انخفاض في نفقات التدخل ناتج عن تقلص في عدد الملحقين القضائيين خلال السنة القادمة.

ب- توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة:**جدول عدد 2:****توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة
(اعتمادات التعهد)**

الوحدة: ألف دينار

النسبة التطور 2021/2022	تقديرات 2022	ق م 2021	البيان
10,1%	355 650	322 908	البرنامج 1: العدل
-53,5%	3145	6760	النشاط 1: التكوين
12,1%	345 080	307 927	النشاط 2: إدارة وقيادة مرفق العدالة
-9,7%	7425	8221	النشاط 3: تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي
2,1%	418 370	409 700	البرنامج 2: السجون والإصلاح
-9,8%	113900	126344	النشاط 1: قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح
7,5%	304 470	283356	النشاط 2: تنفيذ سياسة السجون والإصلاح
-8,6%	43 320	47 392	ب9: القيادة والمساندة
-35,4%	13722	21251	النشاط 1: القيادة والدعم
11,5%	22 000	19 726	النشاط 2: التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية
18,4%	7598	6415	النشاط 3: الدعم والمساندة الجهوية
4,8%	817340	780000	المجموع

جدول عدد 3:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النسبة التطور 2021/2022	تقديرات 2022	ق م 2021	البيان
11,7%	360 650	322 908	البرنامج 1: العدل
-53,5%	3145	6760	النشاط 1: التكوين
13,7%	350 080	307 927	النشاط 2: إدارة وقيادة مرفق العدالة
-9,7%	7425	8221	النشاط 3: تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي
7,0%	438 370	409 700	البرنامج 2: السجون والإصلاح
6,0%	133900	126344	النشاط 1: قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح
7,5%	304 470	283356	النشاط 2: تنفيذ سياسة السجون والإصلاح
8,8%	51 550	47 392	ب9: القيادة والمساندة
3,3%	21952	21251	النشاط 1: القيادة والدعم
11,5%	22 000	19 726	النشاط 2: التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية
18,4%	7598	6415	النشاط 3: الدعم والمساندة الجهوية
9,0%	850570	780000	المجموع

تم تخصيص نسبة زيادة لجملة الميزانية في حدود 9 % وهي نسبة موجّهة في أغلبها للتأجير باعتبار الزيادة في الأجور والترقيات والانتدابات.

ت-إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):

وتتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2022 بين البرامج حسب الأنشطة التي تم ضبطها لتحقيق الأهداف المرسومة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة، خاصة بعد تواصل تفشي الجائحة وما لها من تأثيرات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة للميزانية.

وتتوزع النفقات على المدى المتوسط، كما يلي:

جدول عدد4:**إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) للمهمة:
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق.م 2021	إنجازات 2020	البيان
787 660	741 714	725 870	654 000	601 749	نفقات التاجير
69 450	68 000	66 000	64 000	64 669	نفقات التسيير
11 100	11 390	8 270	12 000	13 937	نفقات التدخلات
56 500	55 000	50 430	50 000	59 680	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
924 710	876 104	850 570	780 000	740 035	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
930 890	882 284	856 750	786 180	748 214	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد5:**إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) للمهمة:
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق.م 2021	إنجازات 2020	البيان
405 700	375 789	360 650	322 908	321 485	برنامج العدل
462 560	445 340	438 370	409 700	374 098	برنامج السجون والإصلاح
56 450	54 975	51 550	47 392	44 451	برنامج القيادة والمساندة
924 710	876 104	850 570	780 000	740 034	المجموع

وقد تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى بالتشاور مع وزارة المالية حيث من المنتظر أن تشهد ميزانية المهمة خلال السنوات الثلاث القادمة ارتفاعا في كتلة الأجور بصفة خاصة باعتبارها تمثل حوالي 85% من ميزانية الوزارة، ناتج عن الانتدابات الخصوصية في بعض الأسلاك وتعيين مفعول الزيادات القطاعية في بعض الأسلاك، والترقيات المبرمجة. في حين أن الزيادة في نفقات التسيير بقيت في حدود 3% وكذلك بالنسبة لبقية النفقات التي لم تسجل زيادة ملحوظة باعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة الذي تمر بها البلاد. بحيث تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022) لمهمة العدل بالتعاون مع مصالح وزارة المالية لتبلغ خلال سنة 2024 حوالي 924,710 م.د أي بزيادة سنوية حدود تتراوح بين 3 و 5%.

المحور الثاني:

تقديم برامج المهمة

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة:

البرنامج عدد 1: برنامج العدل

يرأس البرنامج السيد سعيد بن رمضان متفقد عام مساعد بداية من 01 جانفي 2020.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج

إلى حين إعداد الخطة الإستراتيجية الجديدة للمهمة 2022-2026، تواصل وزارة العدل العمل في إطار الخطة الإستراتيجية للسنوات الخمس المنقضية والواقع التمديد إلى سنة 2021 والتي تمّ من خلالها تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس.

وفي هذا الإطار فإنّ الرؤية الإستراتيجية لبرنامج العدل تركزت أساسا على مواصلة العمل في نفس التوجّه القائم على تحسين جودة العدالة والنفاز إليها باعتبارهما هدفان هامان في نظام العدالة يتطلبان مزيد من العمل والتطوير وهما:

1 / خدمات قضائية ذات جودة على مستوى النجاعة والفاعلية في فصل القضايا المتعلقة بمختلف المواد وتقليص في آجال التقاضي بمختلف أطواره ودرجاته وكذلك على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها.

2 / تيسير النفاذ إلى الخدمات القضائية لكلّ فئات المتقاضين من خلال تقريب، قدر الإمكان، مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل الاتصال والاستعمال الأنجع لتكنولوجيات المعلومات لتسهيل الخدمات عن بعد علاوة على دعم خدمات الإعانة العدلية والآليات البديلة للتقاضي.

وتفعيلاً لمقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، فإنّ استراتيجية برنامج العدل تكرّس مبدأ تكافؤ الفرص بين كلّ فئات المجتمع بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى كلّ مؤشرات الأداء حتّى تكون الخدمات القضائية خالية من كلّ تمييز نوعي من ذلك متابعة تطور القضايا المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة ونسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خاصة مع إقرار وجوبية إسناد تلك الإعانة بالنسبة لضحايا العنف ضد المرأة طبق ما ينص عليه القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11/08/2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والذي تمّ تفعيله بمقتضى المنشور المشترك بين وزيرة العدل بالنيابة ووزيرة المرأة والأسرة وكبار السنّ المؤرخ في 08/03/2021 .

وبخصوص تكافؤ الفرص بين الجنسين، تحتلّ المرأة في برنامج العدل مكانة هامّة، حيث تبلغ نسبة النساء 55 % من مجموع الموظفين المنتمين إلى هذا البرنامج في حين تبلغ نسبة النساء في مجالات القضاء حوالي 49 % من جملة القضاة بالبرنامج. أي أن أكثر من 1281 امرأة يشغلن مناصب قضائية (ملحق عدد1).

2.1 تقديم خارطة البرنامج:

يضمّ برنامج العدل الإدارة العامة للشؤون القضائية، محكمة التعقيب، محاكم الحق العام (دوائر الاستئناف) والمحكمة العقارية وفروعها. كما يضمّ مؤسستي المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة.

ويتكون من البرامج الفرعية التالية:

برنامج العدل	
الهيكل المتدخل	البرامج الفرعية
<ul style="list-style-type: none"> - محكمة التعقيب (1) - الإدارة العامة للشؤون القضائية - المعهد الأعلى للقضاء (1) - المعهد الأعلى للمحاماة (1) 	ب.ف.1.1- الإشراف المركزي للعدل
<ul style="list-style-type: none"> - محاكم الاستئناف (16) - المحاكم الابتدائية (28) - محاكم الناحية (87) - المحكمة العقارية وفروعها (18) 	ب.ف.1.2- الإشراف الجهوي للعدل (15)

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2: تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

تم تحديد هدفين استراتيجيين يساهمان بصفة مباشرة في تحقيق السياسة العمومية للبرنامج. كما تم ضبط عدد من المؤشرات الاستراتيجية لقياس نتيجة تحقيق كل هدف. وتتمثل هذه الأهداف في التالي:

■ الهدف 1-1: ضمان خدمات قضائية ذات جودة:

تم اختيار هذا الهدف الاستراتيجي باعتباره يساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العامة للبرنامج التي ترمي أساسا إلى توفير خدمات قضائية ذات جودة للمواطنين تسمح بالتسريع في البت في جميع أنواع القضايا بكافة المحاكم بمختلف درجاتها (القضايا الجزائية، القضايا المدنية والقضايا العقارية...) لإيصال الحقوق إلى أصحابها في آجال معقولة فضلا على أنّ ذلك يساهم في تحسين مناخ الاستثمار.

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة فصل القضايا في المادة الجزائية:

تكتسي القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدوائر في طور المحاكمة أهمية بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلما تمّ فصل ذلك النوع من القضايا في آجال معقولة إلا وتعدّ العدالة ناجزة وزادت ثقة الناس فيها. يتمثل هذا المؤشر في متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
72	71	70	69	68.4	%	المؤشر: 1-1-1: نسبة فصل القضايا في المادة الجزائية

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يعتبر هذا المؤشر هاما للتقليص في الزمن القضائي في المادة الجزائية بالمحاكم الابتدائية. ولتحقيق ذلك يتجه العمل على توفير الإطار القضائي والإداري اللازم خاصة في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية للبتّ في هذه القضايا على مستوى الدوائر الجزائية، بالإضافة إلى توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال. وقد بلغت نسبة الفصل خلال سنة 2021 69% وسيتم العمل لتسجيل فصل أكبر عدد ممكن من القضايا من مجموع القضايا المنشورة بالدوائر الجزائية وبالتالي تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك بالترفيف في نسبة الفصل من 68.4% خلال سنة 2020 إلى 72% خلال سنة 2024.

ويرتبط هذا المؤشر بالتقليص قدر الإمكان في الزمن القضائي الذي يستغرقه البتّ في القضايا في طور النيابة العمومية والتحقيق، لذلك تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية.
- نسبة فصل القضايا في طور التحقيق.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة فصل القضايا في المادة المدنية:

تمثل نسبة فصل القضايا في المادة المدنية مجموع القضايا المدنية المفصولة بالمحاكم خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المدنية المنشورة. ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة لمختلف درجات التقاضي بجميع محاكم الجمهورية وذلك للحدّ من طول نشر ذلك النوع من القضايا والبتّ فيها في أسرع الآجال خاصّة لما تمثله تلك القضايا من أهمية على حقوق ومصالح المتقاضين.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
75	72	70	68	67.8	%	المؤشر: 1-1-2: نسبة فصل القضايا في المادة المدنية

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يتبين من خلال تحليل المعطيات أن سير القضايا المدنية بالشكل المطلوب يستوجب توفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك، إذ سيتم العمل على توفير الإطار البشري اللازم في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية بالمحاكم، بالإضافة إلى توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال خاصّة وأنّ ذلك النوع من القضايا يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

ويطمح البرنامج إلى التقليص مخزون القضايا المدنية بالمحاكم وذلك بالترفيف في نسبة الفصل من 67.8 % خلال سنة 2020 إلى 75 % خلال سنة 2024. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم.

✓ المؤشر 3.1.1: نسبة فصل القضايا في المادة العقارية:

يتمثل هذا المؤشر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البت في القضايا المنشورة لديها خلال السنة قضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية المنشورة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
97	96.5	96	95	96.19	%	المؤشر: 1-1-3: نسبة فصل القضايا في المادة العقارية

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

إنّ العدد الجملي للقضايا العقارية المفصولة يمثل نتيجة إيجابية بالنظر إلى قلة إمكانيات المحكمة العقارية وللظروف الوبائية التي مرت بها البلاد نتيجة تفشي فيروس كورونا والتي حتمت توقف المحكمة العقارية وفروعها عن العمل لمدة فاقت الشهرين حيث تعثرت أعمال المسح الإجمالي في السنوات السابقة وتوقفت أعمال لجان المسح بالكامل في بعض المناطق وكذلك الأبحاث العينية التي يجريها القضاة المقررون في دوائر التسجيل المسحي. لذلك يتجه العمل على توفير الإطار البشري اللازم في المحكمة العقارية وفروعها وتمكينها من وسائل العمل الضرورية، بالإضافة إلى توحيد الإجراءات الإدارية وتكوين المختصين في المجال. وسيتم العمل على الترفيع في نسبة فصل القضايا العقارية بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر بـ 97 % خلال سنة

.2024

✓ المؤشر 4.1.1: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية:

يهدف هذا المؤشر إلى الرفع أقصى ما يمكن في نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية بمختلف المحاكم لتحقيق الجدوى من صدورها لإنفاذ القانون بإيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
60	57	55	53.5	53	%	المؤشر: 1-1-4: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في متابعة درجة تنفيذ الأحكام القضائية الجزائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك في عدالة ناجزة وعدم الإفلات من العقاب لضمان السلم الاجتماعية، علاوة على أنّ تنفيذ تلك الأحكام يكتسي أهمية كبرى في دعم مداخل ميزانية الدولة (عائدات الخطايا) وسيتمّ العمل على الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام في السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر بـ 60% خلال سنة 2024.

✓ المؤشر 5.1.1: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف:

تتمثل نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف في عدد القضايا التي تمّ إقرارها نهائيا في مرحلة الاستئناف بالمقارنة مع مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية. يهدف هذا المؤشر إلى تقييم جودة وقياس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
57	55	53	50	45.66	%	المؤشر: 1-1-5: نسبة الأحكام الابتدائية التي يتم إقرارها نهائيا في طور الاستئناف

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

من خلال تحليل المعطيات يتبين نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تناهز 45.66 % وهي نسبة مقبولة عموما تعكس نوعية الأحكام الصادرة. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضين. تطمح مصالحنا إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 57 % خلال سنة 2024 من جملة الأحكام المستأنفة.

الهدف 1-2: تيسير النفاذ إلى العدالة:

تم اختيار هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة التي ستعمل عليها خلال سنة 2022 وذلك لمتابعة مدى تقدم برامج إحداثات المحاكم والدوائر المتخصصة ومساهمتها في تقريب العدالة من المواطنين وكذلك الخدمات المتاحة بمختلف وسائل الاتصال التي توفر للمواطن النفاذ إلى مختلف الخدمات والمعلومات القانونية التي تمكن المواطن من الحصول على المعلومات ذات العلاقة بالعدالة والاستشارة المطلوبة فضلا للمساعدة القانونية والقضائية التي تقدم إليه وخاصة إلى الفئات الضعيفة من خلال الإعانة العدمية.

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد:

مؤشر عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد يمثل عدد الخدمات التي سيتم انجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقاً لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم. ويهدف هذا المؤشر إلى تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدتي القضاء على مراحل.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
10	8	7	6	5	عدد	المؤشر: 1-2-1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

لا يمكن تيسير النفاذ إلى العدالة دون رقمنة القضاء لإضفاء الشفافية اللازمة وتوفير خدمات قضائية عن بعد لفائدة المتقاضين وجميع المتدخلين لحماية الملفات وربح الوقت والتقليص من الاكتظاظ داخل المحاكم. لهذا السبب تم اختيار هذا المؤشر. وستعمل مصالح الوزارة على الترفيع في عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد لتبلغ سنة 2024، 10 خدمات. حيث تم إلى اليوم توفير 5 خدمات وهي:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- خدمة فقه القضاء
- خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب بوزارة العدل
- خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

✓ المؤشر 2.2.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية:

يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الاعانة العائلية من قياس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ الى عدالة دون تمييز.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
72	71.5	71	70.5	70	%	المؤشر: 1-2-2: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الاعانة العائلية 70 % خلال سنة 2020 من جملة المطالب المقدمة وسيتم العمل على متابعة نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية خاصة بعد تفعيل وجوبية منح الإعانة العائلية لضحايا العنف ضد المرأة بداية من شهر مارس 2021 لتحقيق بحلول سنة 2024 نسبة 72% من جملة المطالب المقدمة. وذلك لضمان حق النفاذ لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز.

✓ المؤشر 3.2.1: عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة:

يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد القضايا التي ترفعها في علاقة بالعنف الذي تتعرض له (جرائم العنف الزوجي - العنف الجنسي - العنف الشديد - تشويه بالوجه) بعدد القضايا الجزائية المقدمة ومدى تطوره عبر السنوات. وهو يبرز مجهودات الدولة في مكافحة العنف ضد المرأة وتكريس المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة، حيث لوحظ أن الخصوصية الاجتماعية والعقائدية للمرأة التونسية تجعلها تعزف عن التظلم لدى القضاء عند تعرضها للعنف بمختلف أشكاله. لذلك استعملت الدولة العديد من الآليات للحد من هذه الظاهرة. عملا بأحكام الفصول 10، 24، 25، 26، 27، 29 و 39 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 الذي يلزم وزارة العدل بوضع برامج متكاملة حول مكافحة العنف ضد المرأة في التدريس والتكوين في المؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
4700	4500	4200	4000	3941	عدد	المؤشر: 1-2-3: تطوّر عدد القضايا الواردة والمتعلّقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

شهدت عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة تطوّر خلال سنة 2021 لتبلغ 4000 قضية ومن المتوقع ان تتطور إلى 4700 في غضون 2024. وهو ما يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة وتوفير الخدمات والمؤسسات تطوير طرق التعاطي مع شكاوى وقضايا العنف ضد المرأة.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:جدول عدد 6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج العدل

بحساب الألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضية ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
البرنامج	الهدف 1-1 ضمان خدمات قضائية ذات جودة	المؤشر 1-1-1: نسبة فصل القضايا في طور المجلس الجزائي.	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	7425	- دعم كتابة الدوائر الجزائية بالإطار الإداري اللازم - دعم الدوائر الجزائية بقضاة وإضافة دوائر أخرى - دعم النيابة بالإطار القضائي اللازم
		المؤشر 1-1-2: نسبة فصل القضايا في المادة المدنية.	- إدارة وقيادة مرفق العدالة	307927	- دعم كتابة الدوائر المدنية بالإطار الإداري اللازم - دعم الدوائر المدنية

<p>بقضاة وإضافة دوائر أخرى</p> <p>- دعم كتابة مكاتب التحقيق بخصوص النشاط الإداري</p> <p>- فتح مكاتب تحقيق جديدة</p> <p>- دعم الإطار الإداري على مستوى الضبط والتخزين</p>	3145	- التكوين	<p>المؤشر 1-1-3:</p> <p>نسبة فصل القضايا في المادة العقارية</p>	الهدف 2-1 تيسير النفاذ إلى العدالة	
			<p>المؤشر 1-1-4:</p> <p>نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية</p>		
<p>- دعم كتابة أقسام التنفيذ بالإطار الإداري الضروري</p>			<p>المؤشر 1-1-5:</p> <p>نسبة الأحكام التي تم إقرارها نهائيا في طور الاستئناف</p>		
<p>- دعم برامج التكوين المستمر التخصصي للقضاة</p>	350080	- إدارة وقيادة مرفق العدالة	<p>المؤشر: 1-2-1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد</p>		
<p>- التعريف بالخدمة وتسهيل النفاذ إليها</p> <p>- تحسين نفاذ الفئات المعنية إلى الخدمة</p>			<p>المؤشر 1-2-2:</p> <p>نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية</p>		
<p>- دعم المواقع والخدمات ذات العلاقة بالاختصاص (عنف ضد المرأة) بالإطارين القضائي والإداري</p>			<p>المؤشر: 3.2.1:</p> <p>تطور عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة</p>		

3. إطار نفقات برنامج العدل متوسط المدى 2022-2024:**جدول عدد 7:****إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
373 750	343 839	333 500	291 000	283 472	نفقات التأجير
10 250	9 950	9 650	10 678	10 443	نفقات التسيير
3 200	3 500	2 500	6 230	6 026	نفقات التدخلات
18 500	18 500	15 000	15 000	21 544	نفقات الاستثمار
			0	0	نفقات العمليات المالية
405 700	375 789	360 650	322 908	321 485	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
405 800	375 889	360 750	323 008	321 585	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بخصوص تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) اقترحت مصالح وزارة المالية نسبة زيادة سنوية في حدود 3% خلال سنوات القادمة بالنسبة لنفقات التسيير في حين يتم تحديد نفقات التأجير حسب خصوصية القطاع والتغييرات الناتجة عن الزيادة في الأجور والترقيات والانتدابات الخصوصية، لتبلغ ميزانية البرنامج 405,800 مليون دينار خلال سنة 2024 وهي نسبة ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار والإحداثيات الجديدة المبرمجة بالإضافة إلى ارتفاع حجم العمل وبرمجة العديد من المشاريع الجديدة مثل بناء مقر جديد للمحكمة الابتدائية بتونس.

البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح

يرأس البرنامج السيد الياس الزلاق رئيس الهيئة العامة للسجون والإصلاح بداية من جانفي 2020 الى غاية جوان 2021.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1- استراتيجية البرنامج:

تندرج استراتيجية مهمة برنامج السجون والإصلاح في إطار البرنامج الاستراتيجي العام لمهمة العدل الذي تم من خلاله تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس. وذلك بعد التشاور مع الأطراف المتدخلة في المجال.

وترتكز الرؤية الاستراتيجية لبرنامج السجون والإصلاح على أربعة محاور تتعلق أساسا

بـ:

1. تحسين ظروف إقامة المودعين.
2. تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
3. السعي إلى تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم.

وفي هذا الإطار يطمح برنامج السجون والإصلاح للتحسين المستمر لظروف المودعين على مستوى تهيئة الفضاءات واحترام معايير النظافة والصحة والتغذية السليمة إضافة إلى الإحاطة النفسية والتربوية والترفيهية كما سعى البرنامج بالتعاون مع كل الأطراف المتدخلة لتمكين المودعين من المهارات المهنية الكفيلة بالمساعدة على إعادة إدماجهم في الحياة

الاجتماعية والاقتصادية عند انتهاء مدة الإيداع بما يساهم في تقليص نسبة العود ونجاعة المنظومة الجزائية لمهمة العدل. ويعمل البرنامج أيضا على تعزيز تأمين الوحدات السجنية للتوقي من المخاطر والتهديدات بمختلف أنواعها.

وتتجسّم الرؤية الإستراتيجية في ثلاث أولويات، تستجيب لأهم التحديات المطروحة والمتمثلة في:

- الحد من الاكتظاظ في الوحدات السجنية،

- تأهيل المودعين لتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع

- تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.

تولي الهيئة العامة للسجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة السجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء العقوبة المسطرة عليه وذلك في إطار الاحترام المتبادل وتطبيق القوانين، وهي عوامل تساهم في تأمين حسن التصرف في السجين من خلال المتابعة الدائمة والعملية.

ويشتمل برنامج الهيئة العامة للسجون والإصلاح على إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية. وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف إقامة طيبة تستجيب للمعايير الدولية.

كما أن تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم في المجتمع عملية تمرّ أساسا عبر التكوين والتشغيل وهي أهم حلقة في الاستراتيجيات العامة لبرنامج السجون والإصلاح كما أنها تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تأمين هذه الوحدات أصبح هاجسا وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب.

وأمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة

ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة.

وللإعداد الجيد للموارد البشرية التي تمثل العنصر الرئيسي في تحقيق الرؤية الإستراتيجية يولي البرنامج أهمية قصوى لتحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار احترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الاجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.

كما تأخذ الرؤيا الإستراتيجية للبرنامج بعين الاعتبار تداعيات وتأثيرات وباء فيروس كورونا بالحرص على احترام البرتوكولات الصحية لضمان سلامة المودعين والأعوان. وفي إطار العمل على ما جاء في منشور رئيس الحكومة عدد 12 المؤرخ في 10 جوان 2021 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022 وتطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وخاصة فيما يتعلق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، فإن نسبة المرأة العاملة في سلك السجون والإصلاح تمثل 12,14 من المجموع العام للموظفين البالغ 9608 موظف.

أما فيما يخصّ النساء المتمتعين بخطة وظيفية فإن النسبة المسجلة تبلغ 9,15% من مجموع الموظفين المتمتعين بخطة وظيفية والمتمثلة في عدد 448 خطة، وتقدر نسبة النساء المتمتعين بخطة وظيفية مقارنة بالعدد الجملي للنساء المنتمين إلى سلك السجون والإصلاح بـ 3,52% (ملحق عدد2).

2.1: خارطة البرنامج:**2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:****1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:**

في إطار مزيد تحسين جودة وفاعلية برنامج السجون والإصلاح، تمّ اعتماد الأهداف الإستراتيجية كما يلي:

✓ الهدف01: تعزيز حقوق المودعين ورفاههم.

✓ الهدف02: خلق فرص لإدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.

1. الهدف03: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية والرفع من أداء ومردودية الموظفين.

■ الهدف 1-2: تعزيز حقوق المودعين ورفاههم:

رغم ما تشهده ظروف الإقامة في المؤسسات السجنية والإصلاحية من تطور وما يتمتع به المودع من إحاطة نفسية وصحية واجتماعية فإنّ العزم راسخ على مزيد تحسين ظروف هذه الفئة الاجتماعية. حيث تعمل الدولة التونسية على تكريس مقاربة الشمولية لحقوق

الإنسان باعتبارها حقوقا مكفولة لجميع الفئات بمنأى عن الإقصاء والتهميش إذ لا مجال لحرمان أي شريحة أو أي فرد من المجتمع من الرعاية والعناية. بحيث، تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف الإيداع في إطار احترام حقوق الإنسان.

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.2: المساحة المخصصة لكل مودع:

يرمي هذا المؤشر إلى إحداث سجون جديدة وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
تعزيز حقوق المودعين ورفاههم						الهدف 1.2
3.54	3.41	3.27	3.27	3.10	م ²	المؤشر: 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

يتعلق المؤشر بالمساحة المخصصة لكل سجين بالوحدة السجنية والتي لها انعكاس مباشر على ظروف الإقامة حيث تسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح للترفيح في هذه المساحة ببناء وتوسعة وحدات سجنية طبقا للمعايير الدولية وحسب الإمكانيات المتوفرة ويعود ارتفاع هذه النسبة من 3.06 في سنة 2020 إلى 3.27 في سنة 2021 إلى إنتهاء أشغال المشاريع المتواصلة والتي تخص سجون أودنة، المسعدين، بلي، الهوارب والمنستير خلال سنة 2021 كما سيتم برمجة بناء وحدات سجنية جديدة خلال سنتي 2023 و2024.

■ الهدف 2-2: خلق فرص لإدماج المودعين والحد من ظاهرة العود:

تم اختيار هذا الهدف قصد تدعيم وتطوير برامج تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الدورة الاقتصادية للبلاد والتقليص من ظاهرة العود بالإضافة لتحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان. فالهيئة العامة للسجون والإصلاح على وعي تام بالدور الهام الذي يقع على عاتقها في مجال الإصلاح والرعاية التي يحتاجها

المودعين وتنفيذ برامج تعليمية وتكوينية لفائدتهم، ومما لاشك فيه أنّ برامج تدريب وتأهيل وتشغيل المودعين تلعب دورا رئيسيا في إنجاح هذه السياسة الإصلاحية، فالاهتمام الذي توليه الدولة لشؤون المودعين منذ إيداعهم السجن وحتى ما بعد الإفراج عنهم، يشمل كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي والتشغيل والتدريب على بعض الحرف والمهن وتكنولوجيات المعلومات التي تتناسب وقدراتهم وميولاتهم تحضيراً لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن.

ومن البرامج الإصلاحية ذات الأهمية التي توجه للمودعين أثناء إقامتهم بالمؤسسات العقابية والإصلاحية، برامج التأهيل والتكوين على بعض الحرف والمهن والتي يتمّ على إثرها تمكين المودعين من شهادة مؤهل مهني من وزارة التكوين والتشغيل وهو ما يساعدهم على إعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك فإن بعض المؤسسات السجنية والإصلاحية تتوفر بها ورشات إنتاج وضيعات فلاحية تمكن من تشغيل المساجين في جملة من الاختصاصات وتسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح إلى الترفيع في طاقة التشغيل وذلك بإحداث فضاءات وتهيئة وتوسيع الموجود وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية.

كما أن الأطفال الجانحين تمّ إفرادهم ببرامج خاصة نظراً لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتركيزها حفاظاً على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

■ تقديم المؤشرات:

تم اعتماد 3 مؤشرات وهي على التوالي:

✓ المؤشر 1.2.2: نسبة المودعين المنفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:
يهدف هذا المؤشر إلى تكوين المساجين لإعادة إدماجهم.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
28	25	23	21	18,56	%	المؤشر: 1-2-2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

تكوين المساجين وتمكينهم من المشاركة في برامج التأهيل عنصر أساسي في مساهمة الهيئة العامة للسجون والإصلاح في إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي وهو موضوع هذا المؤشر الذي نعمل على تدعيمه نظرا للنتائج المباشرة الموجهة للفئة المستهدفة (المساجين). سجلت نسبة إنجاز هذا المؤشر خلال سنة 2021 تطورا مقارنة بنسبة الإنجاز لسنة 2020 ويعود هذا للترفيح في عدد الورشات وعدد الاختصاصات المركزة بالوحدات السجنية والترفيح في عدد الوحدات المحتضنة لبرنامج التكوين والتأهيل.

✓ المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدمتى:

يهدف هذا المؤشر إلى تشغيل المساجين وخلق فرص لإدماجهم.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
70	65	60	55	53.45	%	المؤشر: 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدمتى

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

نلاحظ ارتفاعا في نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدمتى مقارنة بإنجازات سنة 2020 ويعود هذا لحرص الهيئة العامة للسجون والإصلاح بهيكلها المركزية والميدانية على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة،

هذا ونستشرف في المستقبل تنقيح النص القانوني لتشغيل المساجين للترفيه في العدد وفي قيمة الأجر اليومي.

✓ المؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج:

يهدف هذا المؤشر إلى الإحاطة بالأطفال الجانحين لإعادة إدماجهم.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
30	25	20	15	0	%	المؤشر: 3-2-2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

يتعلق المؤشر بنسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج وفي هذا الإطار تسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح لتحسين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر كما تعمل لربط الصلة مع المؤسسات لإيجاد عقود تدريب مهني للأطفال. نلاحظ أنّ نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج حسب إنجازات 2020 تبلغ 0% ويعود هذا لتوقف العمل ببرنامج إدماج الأطفال المغادرين لمراكز الإصلاح طيلة سنة 2020 لغرض تحيين دليل إجراءات التصرف في الاعتماد المخصص لتمويل البرنامج المذكور طبقاً للأمر عدد 542 لسنة 2019 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها، وسيتم استئناف العمل بعد تحيين الدليل المذكور خلال السنوات القادمة.

■ الهدف 3-2: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية:

في ظلّ تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدّد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير

البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة". وتم اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية.

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

يهدف هذا المؤشر إلى السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
85	80	75	70	46	%	المؤشر: 1-3-2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

يعود الإرتفاع في تقديرات هذا المؤشر لإنجاز العديد من الصفقات المتعلقة بإقتناء تجهيزات خاصة والتي تتمثل في معدات أمنية وذلك لتعزيز الوحدات السجنية والإصلاحية بأسلحة لتدعيم القوة النارية وتجهيزها بمعدات مراقبة بصرية والتي ستشمل مختلف المؤسسات السجنية والإصلاحية إضافة إلى تفعيل منظومة التفتيش وإعتماد أجهزة كشف المعادن.

تدعيم المخططات الأمنية بالوحدات السجنية والإصلاحية وتطويرها. - التوظيف الأمثل للموارد البشرية على مستوى تأمين الوحدات.	12150	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح - تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	المؤشر 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية الهدف 3-2	
---	-------	--	--	--	--

3. إطار نفقات برنامج السجون والإصلاح متوسط المدى 2022-2024:

جدول عدد 9: إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
390 410	375 000	370 370	343 000	298 356	نفقات التأجير
44 000	43 200	42 000	40 700	45 550	نفقات التسيير
1 150	1 140	1 000	1 000	1 193	نفقات التدخلات
27 000	26 000	25 000	25 000	31 999	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
462 560	445 340	438 370	409 700	377 098	<u>المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
468 560	451 340	444 370	415 700	382 098	<u>المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

تم تخصيص اعتمادات لسنة 2022 بما قيمته 444,370 م.د أي بنسبة زيادة قدرها 6,9 % وهي نسبة ضعيفة يصعب بها تغطية المصاريف الضرورية لتسيير المؤسسات وكذلك لتوفير الاعتمادات اللازمة للمشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تدرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور.

وبالنسبة لسنتي 2023 و 2024 فقد تم تخصيص نسبة زيادة في حدود 3 % .

البرنامج 9: برنامج القيادة والمساندة

يرأس برنامج القيادة والمساندة السيد بلقاسم السماعيلي المدير العام للمصالح المشتركة بداية من 01 جانفي 2020.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1- إستراتيجية البرنامج:

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري واللوجستي والتقني لبرنامجي العدل والسجون والإصلاح قصد المساهمة في تحقيق السياسات العمومية للبرنامجين ودعمها في تحقيق الأهداف ومؤشرات الأداء. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على التنسيق مع البرامج العملياتية بهدف ترشيد التصرف في الموارد المخصصة للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة. وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. وتم التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل ومزيد تحسين استعمال الموارد المتاحة. وتم العمل على تكريس التوجه العام للوزارة القائم على تحسين الأداء وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وحرصا على مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية خصوصا بعد تطور كتلة الأجور في ظل محدودية الاعتمادات المرصودة لمهمة العدل، أصبح عنصر التحكم في كتلة الأجور هاجسا بالنسبة لمهمة العدل. وسيتواصل العمل على تغطية الحاجيات من الموارد البشرية من خلال إعادة توظيف الأعوان وتطبيق برنامج الحراك الوظيفي بين الإدارات المركزية والجهوية.

لكن يجدر التنويه بأن عدم إقرار انتدابات جديدة خاصة في سلكي العملة والأرشفيف بات أمرا يؤثر على حسن سير مرفق العدالة في العديد من المحاكم.

وفي إطار حسن توظيف الاعتمادات المرصودة سيتواصل الحرص على التقليل في بعض النفقات غير الضرورية وترشيد استهلاك الطاقة، كذلك العمل على مواصلة ترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات من خلال وضع الآليات المناسبة على غرار تركيز منظومة تتبع سيارات المصلحة GPRS بأغلب الإدارات المركزية والجهوية لوزارة العدل. كما تمّ تركيز نظام البطاقة الذكية بغاية ترشيد نفقات استهلاك الوقود، واستصدار منشور من السيد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون سواها مع التأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشروع في إرساء منظومة الرقابة الداخلية بهدف التحكم في المخاطر وتحسين الأداء.

وتبعاً لضبط خطة التنزيل العملياتي للبرامج العمومية من طرف الوحدة المركزية للتصرف حسب الأهداف لتركيز مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف لميزانية الدولة" بوزارة المالية المتمثلة في تحديد البرامج الفرعية والوحدات العملياتيّة على المستويين المركزي والجهوي، أصبح برنامج القيادة والمساندة يحتوي على برنامج فرعي 1: يهم «القيادة والمساندة المركزية» وبرنامج فرعي 2: يهم «الدعم والمساندة الجهوية» (14 إدارة جهوية). وباعتبار أن هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات تم إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- **الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.**
- **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.**
- **الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.**

وتتمثل أهمّ المحاور والمشمولات الاستراتيجية لهذا البرنامج فيما يلي:

✓ التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى والعمل على توفير الدعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والمالية والمعدات وجعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة،

✓ إعداد ومتابعة ميزانية الوزارة،

✓ صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل ومنقولات الوزارة،

✓ الإشراف والمتابعة لكل المخططات والأعمال الإعلامية على مستوى المركزي والجهوي وعلى مستوى المؤسسات العمومية،

✓ إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة.

وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري

2019 وخاصة منها المتعلقة بتكريس المساواة بين المرأة والرجل ومختلف الفئات

الاجتماعية، تحرص الوزارة على إعطاء المرأة المكانة التي تستحق من خلال تكليفها بمهام

تسييرية متعددة صلب الإدارة وتعيينها في خطط وظيفية عليا، بحيث تبلغ نسبة النساء

اللواتي يشغلن خطط وظيفية حوالي 34% من جملة الخطط المتاحة ببرنامج القيادة

والمساندة. (ملحق عدد 3)

2.1- خارطة البرنامج:

تشتمل خارطة برنامج القيادة والمساندة على الهياكل المتدخلة التالية:

- على المستوى المركزي بالبرنامج الفرعي 1: القيادة والمساندة المركزية

- على المستوى الجهوي بالبرنامج الفرعي 2: المساندة والدعم الجهوي

مثمًا هو مبين بالجدول التالي:

القيادة والمساندة		البرنامج 9
ب.ف.9.1: القيادة والمساندة المركزية		البرنامج الفرعي 1:
<ul style="list-style-type: none"> - الديوان وبقية الإدارات العامة تحت الإشراف - مركز الدراسات القانونية والقضائية - الإدارة العامة للمصالح المشتركة - الإدارة العامة للإعلامية 	الإدارات المركزية	الهيكل المتخذة
<ul style="list-style-type: none"> - ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل 	مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية (فاعل عمومي)	
ب.ف.9.2: المساندة والدعم الجهوي (14 مدير جهوي)		البرنامج الفرعي 2:
الإدارات الجهوية للعدل (14)	الهيكل الجهوية	الهيكل المتخذة

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

نظرا لأن هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات فقد تم إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.

■ الهدف 1.9: تحسين حوكمة المهمة:

يندرج هذا الهدف في إطار الهدف الاستراتيجي الموحد المشترك بين جميع المهمات لما له من تأثير مباشر على تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال اعتماد أساليب وطرق عمل ناجعة ومتطورة للجان القيادة والعمل على تنفيذ قرارات وتوصيات هذه اللجان مع تكريس مبدأ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية.

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية:

يتمثل هذا المؤشر في قياس دورية إلتام هذه اللجان ومدى متابعتها لتطبيق قراراتها وتوصياتها (عدد القرارات والتوصيات المنفذة/جملة القرارات والتوصيات). وقد تم اختياره في إطار توحيد إطار أداء برنامج القيادة والمساندة بين المهمات. وهو يهدف إلى مزيد تحسين العلاقة الهرمية وتحديد المسؤوليات بغاية مزيد حوكمة المهمة.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر 1.1.9:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
85	80	75	70	انطلق العمل به خلال سنة 2021	%	المؤشر: 1-1-9: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

رغم عدم الاستقرار في مستوى قيادة وزارة العدل فإن الهياكل العليا للوزارة تحرص على تطوير النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية لتبلغ نحو 85% في أفق سنة 2024، وهذا نتيجة تحسين العلاقة الهرمية وإضفاء الطابع التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. كما أنه من المفترض مزيد التركيز على تلبية القرارات والتوصيات الأكثر أهمية لبلوغ الأهداف المبرمجة.

✓ المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة: يبرز هذا المؤشر عدد

الأشخاص الذين قاموا بزيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل على العنوان الإلكتروني

<https://www.justice.gov.tn>.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر 2.1.9:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
1005000	1005000	1001000	1000000	817491	عدد	المؤشر: 2-1-9: التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

شهدت حركة الزوار لموقع الواب الرسمي لوزارة العدل تطورا ملحوظا. وستعمل الوزارة على مزيد تطوير الموقع وذلك بمزيد تطوير الخدمات على الخط وتفعيلا لحق المواطن في النفاذ إلى المعلومة.

■ الهدف 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:

يندرج هذا الهدف في إطار تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور، ويكون ذلك عن طريق التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية وتوفير التكوين اللازم للأعوان من أجل النهوض بالتأطير من جهة ودعم وتنمية خبرات ومعارف الموارد البشرية من جهة أخرى.

وتم اختيار مجموعة من المؤشرات في إطار حوكمة الموارد البشرية وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير وهي على التوالي:

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:

يتمثل هذا المؤشر في قياس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات وهو يهدف إلى تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
2.5+	3+	4+	9,26+	6.05+	%	المؤشر: 1-2-9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد توجيه المشروع النهائي للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجل بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور.

✓ المؤشر 2.2.9 : نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين:

يندرج هذا الهدف في إطار التوجه الاستراتيجي للوزارة والمتمثل في تحسين جودة الخدمات. ويتمثل المؤشر في عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعية للقضاة والكتابة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهوية.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
98	95	90	85	حجر صحي	%	المؤشر: 9-2-2: نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

خلال سنة 2020 تم إلغاء الدورات التكوينية المبرمجة وذلك بسبب الظروف الصحية الإستثنائية الناتجة عن إنتشار فيروس "كورونا Covid 19" و صدور منشور السيد وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية عدد 1 بتاريخ 10 مارس 2020 ثم صدور البلاغ المشترك بين وزارات الصحة والداخلية والشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 03 أكتوبر 2020 اللذان ألغيا جميع التظاهرات بما في ذلك الدورات التكوينية وهو ما حال دون تنظيم دورات خلال سنة 2020. كما أن آلية التكوين عن بعد لا تتماشى مع طبيعة التكوين التي تقتضي حضور الأعوان وتنظيم ورشات تكوين لا سيما عدم توفر بنية تحتية خاصة بالوسائل الإعلامية للسماح بتأمين دورات تكوين عن بعد وفق ما هو مأمول.

لكن مع تحسّن الوضع الصحيّ في البلاد سيتم العمل على تحقيق أفضل النسب في تكوين الأعوان مع الحفاظ على البروتوكول الصحي الذي تقره اللجنة العلمية. حيث تم تحديد نسبة 5% بالنسبة لتطور عدد الأعوان المتكويين خلال كل سنة لتبلغ 98% في سنة 2024.

■ الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة:

يُدرج هذا الهدف الاستراتيجي الموحد في إطار حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها. وبالإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على تطوير جملة من المؤشرات والآليات الداخلية لتحقيق الهدف المنشود مثل متابعة:

- نسبة تقدّم إنجاز مشاريع صيانة البناءات،
- المعدل السنوي لاستهلاك وقود سيارات المصلحة،
- مدى جودة التطبيقات الإعلامية المستغلة.

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:

يتمثل هذا المؤشر في حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها. يرتبط إنجاز الميزانية المرصودة بعدة إكراهات عملية وإجرائية. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوّضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
1	1	1.5	2	1.2	%	المؤشر: 1-3-9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

من المتوقع تحقيق فوارق إيجابية بين الاعتمادات المنجزة والاعتمادات المرصودة بقانون المالية للاعتبارات التالية:

- ضعف الاعتمادات المرصودة بقانون المالية مما يجبر الوزارة على المطالبة بترسيم اعتمادات إضافية لمجابهة النفقات الحتمية ومجابهة الكلفة الإضافية لبعض المشاريع التي تعطلت لسنوات وتم استحداث نسق إنجازها.

- عدم إمكانية توقع نتائج المفاوضات الاجتماعية وانعكاساتها على ديمومة الميزانية.

✓ المؤشر 2.3.9: كلفة التسيير عن كل عون:

يبرز المؤشر كلفة التسيير عن كل عون عمومي ويعمل على الضغط على المصاريف العمومية وترشيدها. وهو يتمثل في جملة ميزانية التصرف دون اعتبار التأجير بالمقارنة مع العدد الجملي لأعوان المهمة.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
4.3	4.02	4	3,907	3.76	ألف دينار	المؤشر: 2-3-9: كلفة التسيير عن كل عون

■ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

يبدو في الظاهر أنّ كلفة التسيير عن كل عون في ارتفاع وهذا من شأنه أن يمس بديمومة الميزانية حيث لم يتزامن هذا الارتفاع مع إجراءات مساندة للرفع من المردودية الفردية والجماعية للأعوان والهيكل. لكن كلفة التسيير عن كل عون ترتفع في الحقيقة لأن العدد الجملي للأعوان يتراجع في حين أن اعتمادات التسيير تتطور نسبياً باعتبار غلاء الأسعار (الترفيه في معلوم التراسل البريدي الترفيه في كلفة الماء والكهرباء والمحروقات...).

- 2-2: تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد 10:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

بحساب الألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضية، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
برنامج القيادة والمساندة	تحسين حوكمة المهمة الهدف 1-9	المؤشر 9-1-1: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	القيادة والدعم	21952	اعداد الاستراتيجية القطاعية والتوجهات الاستراتيجية اعداد الدراسات إدارة التغيير والتحول العلاقات الاجتماعية التنسيق بين البرامج التفقدية والرقابة النزاعات والشؤون القانونية الشراكة بين القطاع العام والخاص الإعلام بأنشطة الوزارة
		المؤشر 9-1-2: التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة			
برنامج القيادة والمساندة	تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص الهدف 2-9	المؤشر 9-2-1: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الاجور	التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية	22000	وضع نظام للتصرف التقديري للموارد البشرية وضع سياسة للموارد البشرية وضع نظام معلوماتي / لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية مراجعة / اعتماد نظام جديد يعتمد على تقييم أداء الموظفين الانتدابات التأجير التصرف في المسار المهني التصرف في الكفاءات التدوير الوظيفي (الحركية) التقييم التكوين
		المؤشر 9-2-2: نسبة الأعدان المتكويين في إطار مخطط التكوين			

اعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها نشرعات الصيانة التصرف في اسطول السيارات اسطول العقارات	21952	القيادة والدعم	المؤشر 9-3-1: الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية	الهدف 3-9 ضمان ديمومة العيزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
	7598	الدعم والمساندة الجهوية	المؤشر 9-3-2: كلفة التسيير عن كل عون	

3-2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد 11:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المطلوبة	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل	أ- صيانة المساكن المعدة للكراء	50	- لم يتم الترفيع فيها
	ب- تنفيذ المخطط المديرى للإعلامية	50	
	د- بناء 6 مساكن بباجة	150	
	ج- إزالة وإعادة بناء 8 مساكن بالكاف	200	
	ح- بناء 12 مسكنا بكل من القبروان ونابل والمنستير	50	
	خ- دراسات لبناء مساكن بمدنين	50	
	د- تسوية أرض بسيدي بوزيد	400	
	المجموع	950	

3. إطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى 2022-2024:

جدول عدد 12:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022) التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
23 500	22 875	22 000	20 000	19 921	نفقات التأجير
15 200	14 850	14 350	12 622	11 676	نفقات التسيير
6 750	6 750	4 770	4 770	6 717	نفقات التدخلات
11 000	10 500	10 430	10 000	6 137	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
56 450	54 975	51 550	47 392	44 451	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
56 530	55 055	51 630	47 472	44 531	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

في إطار تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022) اقترحت مصالح وزارة المالية نسبة زيادة سنوية بين 6,6% و 2,6% خلال سنتي 2024-2022 وهي نسب ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج بإعتبار ارتفاع كلفة جل المستلزمات الأساسية.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج العدل

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في طور المجلس الجزائري

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان خدمات قضائية ذات جودة
2. تعريف المؤشر: يساعد على تقليص الزمن القضائي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا الجزائية (الجنائية والجزائية) المفصلة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا الجزائية المنشورة) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹(Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 72 % سنة 2024 من المؤشر
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
72	71	70	69	68.4	%	المؤشر 1.1.1: نسبة فصل القضايا في طور المجلس الجزائري.

¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقييمات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أنّ القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدوائر في طور المحاكمة تكتسي أهمية بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النوع من القضايا في آجال معقولة إلاّ وتعدّ العدالة ناجزة وزادت ثقة الناس فيها. ويطمح البرنامج إلى تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك بالترفيغ في نسبة الفصل من 68.4% خلال سنة 2020 إلى 72 % خلال سنة 2024. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم، لذلك يستحسن تعميم التجارب الناجحة لتحسين المردودية العامة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر :

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار القضائي حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة لمزيد التحكم في الزمن القضائي

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في المادة المدنية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-1-1

III- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان خدمات قضائية ذات جودة
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة للمحاكم
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

IV- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا المدنية المفصولة بالمحاكم خلال السنة/(عدد القضايا المدنية المنشورة)*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر²(Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 75 سنة 2024 من المؤشر
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
75	72	70	68	67.8	%	المؤشر 2.1.1: نسبة فصل القضايا في المادة المدنية.

²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن سير القضايا المدنية بالشكل المطلوب يستوجب توفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك خاصة وأن ذلك النوع من القضايا يمس بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم. ولذلك فإن البت في تلك القضايا في أحسن الآجال يمكن من إيصال الحقوق إلى أصحابها دون تأخير. ويطمح البرنامج إلى التقليل مخزون القضايا المدنية بمحاكم الناحية وذلك بالترفيف في نسبة الفصل من 67.8 % خلال سنة 2020 إلى 75 % خلال سنة 2024. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم، لذلك يستحسن وتعميم التجارب الناجحة لتحسين المردودية العامة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر :

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار القضائي حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة لمزيد التحكم في الزمن القضائي
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في المادة العقارية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 3-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان خدمات قضائية ذات جودة
2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البت في القضايا المنشورة لديها خلال السنة قضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية المنشورة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا العقارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا العقارية المنشورة)*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر³(Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 97 % خلال سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المحكمة العقارية بتونس.

³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022			
97	96.5	96	95	96.19	%

المؤشر 3.1.1: نسبة فصل القضايا في المادة العقارية.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إنّ العدد الجملي للقضايا العقارية المفصولة يمثل نتيجة إيجابية بالنظر إلى قلة إمكانيات المحكمة العقارية وللظروف الوبائية التي مرت بها البلاد نتيجة تفشي فيروس كورونا والتي حتمت توقف المحكمة العقارية و فروعها عن العمل لمدة فاقت الشهرين. ويجب العمل على تطوير عدد الأحكام في الثلاث سنوات المقبلة بنسبة 2% و ذلك بتعزيز الإمكانيات البشرية و المادية. كما تمثل مرحلة مهمة من أجل تجاوز الآثار السلبية لتعثر أعمال المسح الإجمالي في السنوات السابقة حيث توقفت أعمال لجان المسح بالكامل في بعض المناطق و كذلك الأبحاث العينية التي يجريها القضاة المقررون في دوائر التسجيل المسحي.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

إن أهم النقاط المتعلقة بهذا المؤشر تعود إلى طبيعة عمل المحكمة العقارية التي أوكل لها القانون في مادة التسجيل الإجمالي اختصاص مسح العقارات بكامل التراب الوطني وهو ما يتطلب مجموعة من الأعمال القضائية و الإدارية التي يمر بها الملف قبل أن يحمل عدد قضية يمكن احتسابها وهي تمثل مرحلة هامة تتطلب موارد مالية هامة كتوفير السيارات و الأعوان

و أوتاد التحجير بالإضافة إلى الأعوان الفنيين التابعين لديوان قيس الأراضي و المسح العقاري. بالإضافة لذلك فإن المحكمة العقارية وان كانت تمثل جزءا من النظام العدلي فهي في ارتباط وثيق مع بقية أطراف المنظومة العقارية و المتكونة من ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري و الديوان الوطني للملكية العقارية و الوكالات العقارية العمومية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 4-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان خدمات قضائية ذات جودة
2. تعريف المؤشر: الرفع أقصى ما يمكن في نسبة تنفيذ الأحكام.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد الأحكام الجنائية والجناحية المنفذة/ جملة الأحكام الجزائية المفصولة والمحالة * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁴ (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 60% سنة 2024 من المؤشر
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:
1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
60	57	55	53.5	53	%	المؤشر 4.1.1: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية

⁴القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

من خلال تحليل المعطيات يتبين تنفيذ الأحكام يركز على توفر الإطار القضائي والاداري الكافي والمختص ويطمح البرنامج إلى الترفيع في نسق تنفيذ الأحكام الجزائية باعتبار الأهمية القصوى لهذا الأمر على تحسين ثقة المتقاضى في القضاء وذلك بالترفيع في نسبة التنفيذ من 53 % خلال سنة 2020 إلى 60 % خلال سنة 2024.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالموشر :

لتجاوز النقاط التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار الإداري حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة والإطار الإداري لمزيد التحكم في الزمن القضائي
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام التي تم إقرارها نهائيا في طور الاستئناف

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 5-1-1

II- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان خدمات قضائية ذات جودة
2. تعريف المؤشر: قياس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد القضايا التي تم إقرارها نهائيا في مرحلة الاستئناف/ مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁵ (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 75 % سنة 2024 من المؤشر
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
57	55	53	50	45.66	%	المؤشر 5.1.1: نسبة الأحكام التي تم إقرارها نهائيا في طور الاستئناف

⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تناهز 45.66 % وهي نسبة مقبولة عموماً تعكس نوعية الأحكام الصادرة. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم و المواد . ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضى . تطمح مصالحنا إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 57 % خلال سنة 2024 من جملة الأحكام المستأنفة.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار الإداري حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على مزيد تكوين القضاة في مجالات اختصاصهم
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز
2. تعريف المؤشر: تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدتي القضاء على مراحل.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الخدمات التي سيتم انجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية
4. تاريخ توفر المؤشر: 10 خلال سنة 2024.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁶(Valeur cible de l'indicateur): 10 خلال سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

⁶القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
10	8	7	6	5	%	المؤشر 1.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

وتتمثل الخدمات القضائية عن بعد التي توفرها الوزارة عبر بوابة JUSTICE إلى حدود سنة 2020 في:

- ✓ خدمة الإسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- ✓ خدمة الإسترشاد عن القضايا للمحامين
- ✓ خدمة فقه القضاء
- ✓ خدمة الترسيم في مناظرات الإنتداب لوزارة العدل
- ✓ خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

نلاحظ عدم تطور في عدد الخدمات بسبب عدم دخول المنظومات الجديدة حيز الاستغلال.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ تتمثل أهم النقائص والتحديات المتعلقة بهذا المؤشر في:
- ✓ قدم المنظومات المستغلة حاليا وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية (مدني-جزائي-عقاري)
- ✓ قدم بوابة وزارة العدل
- ✓ نقص في الرصيد البشري بالإدارة العامة لإعلامية
- ✓ نقص الموارد اللوجستية والمالية

✓ عدم مطابقة التنظيم الهيكلي للإدارة العامة للإعلامية للمهمة الموكلة إليها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز

2. تعريف المؤشر: يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الاعانة العدلية من قياس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ الى عدالة دون تمييز.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاحكام الجزائية المنفذة/ جملة الاحكام

الجزائية المعروضة للتنفيذ *100

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري

4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁷(Valeur cible de l'indicateur): 72% خلال سنة

2024

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

⁷القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
72	715	71	70.5	70	%	المؤشر 2.2.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية خلال الفترة 2017-2020 ارتفاعا ملحوظا، وستشهد السنوات القادمة ارتفاعا لنسب الاستجابة ليصل إلى حدود 72% خلال سنة 2024. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز خاصة مع صدور منشور يوجب تقديم الإعانة العائلية للمرأة المستهدفة للعنف.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- توفير الإعتمادات اللازمة للغرض
- تنقيح التشريع الجاري به العمل لتسيير شروط الحصول على الإعانة العائلية خاصة لمختلف الفئات الهشة ضمانا لحق التفاضل إلى العدالة.

بطاقة مؤشر الأداء: تطوّر عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 3-2-1

– الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد القضايا التي ترفعها في علاقة بالعنف الذي تتعرّض له (جرائم العنف الزوجي – العنف الجنسي – العنف الشديد – تشويه بالوجه) بعدد القضايا الجزائية المقدّمة ومدى تطوره عبر السنوات.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

– التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة (جرائم العنف الزوجي – العنف الجنسي – العنف الشديد – تشويه بالوجه).
2. وحدة المؤشر: عدد القضايا المفصولة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة
4. تاريخ توفر المؤشر : شهر جانفي من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁸ (Valeur cible de l'indicateur): 4700 قضية خلال سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة.

⁸القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

قراءة في نتائج المؤشر

|||

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
4700	4500	4200	4000	3941	عدد	المؤشر 3.2.1: تطور عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد القضايا التي ترفعها في علاقة بالعنف الذي تتعرض له بعدد القضايا الجزائية المقدمة ويطمح إلى إزالة العقليات التي تحول دون نفاذها. وقد شهدت عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة تطور خلال سنة 2021 لتبلغ 4000 قضية ومن المتوقع ان تتطور إلى 4700 في غضون 2024.

1. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- توفير الإطار الإداري والقضائي اللازم.

- تقديم تكوين في المجال.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج
السجون والإصلاح

بطاقة مؤشر الأداء: المساحة المخصصة لكل مودع

رمز المؤشر : رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز حقوق المودعين ورفاههم
2. تعريف المؤشر: إحداث سجون جديدة وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقاً للمعايير الدولية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : المساحة الجمالية للفضاءات المخصصة للمساجين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: المتر مربع / سجين
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية/ *المسؤول: مدير الوحدة.
4. تاريخ توفر المؤشر : بداية كل سنة موالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁹ : 3,54م² سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للسجون والإصلاح.

III- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
3,54	3,41	3,27	3,27	3,10	م ²	المؤشر 1.1.2: المساحة المخصصة لكل مودع

1. سلسلة النتائج (الإجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

⁹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقييمات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد مساحة 3,54 م² لكل مودع كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2024 وذلك حسب النسق الحالي لإنجاز مشاريع التهيئة والبناءات على مستوى الجهات وحسب الإعتمادات (الدفع) التي يتم تخصيصها كل سنة وهذه القيمة يمكن تحقيقها في صورة أيضا عدم تسجيل ارتفاع في عدد المساجين.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- التعطيل المتواصل لإنجاز المشاريع على مستوى الجهات لأسباب متعددة.
- نقص في رصد إعتمادات الدفع لبعض المشاريع التي أشغالها في تقدم ملحوظ.
- الارتفاع الغير متوقع لعدد المساجين.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : خلق فرص لإدماج المودعين والحد من ظاهرة العود
2. تعريف المؤشر: تكوين المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية مارس من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁰ : 28% سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الوحدة السجنية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
28	25	23	21	18,56	%	المؤشر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

¹⁰القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 28% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2024 وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات تأهيل وتكوين بالوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية لتنويع وتطوير برامج التكوين حسب حاجيات سوق الشغل.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تأخير في الصفقات المتعلقة بتهيئة الفضاءات وخاصة بتوفير التجهيزات والمعدات لأسباب تتعلق بضعف أو انعدام المشاركة في بعض الأقسام.
- نقص في رصد الإعتمادات الضرورية لتهيئة الفضاءات المعدة للتكوين وتجهيزها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين بعمل أو صناعي أو خدماتي

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 2-2-2

V- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : خلق فرص لإدماج المودعين والحد من ظاهرة العود.
2. تعريف المؤشر: تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

VI- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. المسؤول: مدير الوحدة.
- تاريخ توفر المؤشر :
- القيمة المستهدفة للمؤشر: ¹¹ 70 % سنة 2024.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الوحدة السجنية.

VII- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
70	65	60	55	53.45	%	المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعي أو خدماتي

¹¹ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 70% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2024 في خصوص تشغيل المساجين وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات التشغيل بالوحدات السجنية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية للترفيح في نسب التشغيل خاصة فيما يتعلق بالحرف والمهن الصغرى وهو ما يمكن تحقيقه خاصة بمراجعة القرار المتعلق بشروط التشغيل .

2. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- تعطل بعض الصفقات المتعلقة بتهيئة ورشات التشغيل وخاصة المتعلقة بتوفير التجهيزات والمعدات لأسباب تتعلق بضعف أو انعدام المشاركة في بعض الأقسام.
- نقص في رصد الإعتمادات الضرورية لتهيئة الفضاءات المعدة للتشغيل وتجهيزها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 3-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : خلق فرص لإدماج المودعين والحد من ظاهرة العود.
2. تعريف المؤشر: الإحاطة بالأطفال الجانحين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة .

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأطفال الجانحين المنتفعين ببرامج الإدماج/العدد الجملي للأطفال الجانحين الوافدين خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز إصلاح الأطفال الجانحين. المسؤول: مدير المركز.
4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية مارس من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹²: 30% سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير مركز إصلاح الأطفال الجانحين.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
30	25	20	15	0	%	المؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

¹²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 30% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2024 في خصوص نسبة الأطفال المنفعين بمسالك برنامج الإدماج وذلك حسب ما توفر وما سيتم توفيره من إمكانيات للغرض، مع العلم وأن إتمام برامج الإدماج يتطلب مجهودات إضافية من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية.

2. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- ضرورة إحياء برنامج الإدماج من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية وتوفير الإعتمادات الضرورية للغرض.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية.
2. تعريف المؤشر: السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنوياً.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹³: 85 % سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
85	80	75	70	46	%	المؤشر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

¹³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 85% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2024 في خصوص تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حيث تم الأخذ بعين الإعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات للمنظومة الأمنية، مع العلم وأنا سنعمل على تطوير آليات المنظومة الأمنية في إطار التكنولوجيات الحديثة.

1. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

نقص في الإعتمادات الخاصة بالتجهيزات الضرورية لتأمين الوحدات السجنية والإصلاحية بالنظر إلى الحاجيات التي تختلف

الملاحق:

**بطاقة مؤشرات قياس الأداء لبرنامج
القيادة والمساندة**

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-9

VIII- الخصائص العامة للمؤشر

4. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين حوكمة المهمة

تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قياس دورية إلتام هذه اللجان ومدى متابعتها لتطبيق قراراتها وتوصياتها (عدد القرارات والتوصيات المنفذة/جملة القرارات والتوصيات). وقد تم اختياره في إطار توحيد إطار أداء برنامج القيادة والمساندة بين المهمات. وهو يهدف إلى مزيد تحسين العلاقة الهرمية وتحديد المسؤوليات بغاية مزيد حوكمة المهمة.

5. طبيعة المؤشر: مؤشر نشاط

IX- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد القرارات و التوصيات المنفذة/جملة القرارات والتوصيات
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الجلسات بالديوان
4. تاريخ توفر المؤشر : بعد كل جلسة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁴: 85 % سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

¹⁴القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقييمات الخاصة بالمؤشر

التقييمات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
85	80	75	70		%	المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

2. تحليل النتائج والتقييمات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

انطلق العمل بهذا المؤشر خلال سنة 2021 وهو مؤشر يهدف إلى مزيد تحسين العلاقة الهرمية وإضفاء الطابع التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. كما أنه من المفترض مزيد التركيز على تلبية القرارات والتوصيات الأكثر أهمية لبلوغ الأهداف المبرمجة.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم الاستقرار في مستوى قيادة الوزارة.
- صعوبات هيكلية متعلقة بالتنظيم الهيكلي للوزارة
- تداخل المهام وارتباط بعضها بالمجلس الأعلى للقضاء

بطاقة مؤشر الأداء: التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين حوكمة المهمة
2. تعريف المؤشر: يبرز هذا المؤشر عدد الأشخاص الذين قاموا بزيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل على العنوان الإلكتروني <https://www.justice.gov.tn>
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأشخاص الذين قاموا بزيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: Google analytics وهي خدمة مجانية تقوم بتعقب حركة الزوار لمواقع الواب ويستخدمها أكثر من 10 ملايين موقع، أو أكثر من 80 % من السوق العالمية (ويكيبيديا).
4. تاريخ توفر المؤشر : يمكن توفير المؤشر بصفة حينية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁵: 1005000 زائر نهاية سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للإعلامية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

¹⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
1005000	1005000	1001000	1000000	817491	عدد	المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

عملت الإدارة العامة للإعلامية على تطوير موقع واب وزارة العدل وذلك من خلال إضافة العديد من التبويبات لإثراء المحتوى إضافة إلى تحديثه من الناحية التكنولوجية. حيث وقع إطلاق نسخة جديدة في ماي 2020 والتي بدورها في طور التحيين وسيقع إطلاق نسخة جديدة بمحتوى إضافي وبثلاث لغات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة توفر المعلومة

بطاقة مؤشر الأداء: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-2-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر: قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات بهدف تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : (الاعتمادات المنجزة – الاعتمادات التقديرية) / الاعتمادات التقديرية
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁶: + 2.5 % سنة 2023
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

¹⁶القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
2.5+	3+	4+	+9,26	6.05+	%	المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يتم ترسيم الاعتمادات الأولية بناء على إحصائيات منظومة إنصاف لشهر مارس من كل سنة. لكن خلال السنة يمكن أن تحدث عدة متغيرات غير مبرمجة مسبقا مثل الزيادات الخصوصية في الأجور، من شأنها التأثير على دقة التوقعات ومن أهمها الزيادات غير المتوقعة في الأجور.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ارتباط حجم كتلة الأجور بالوضع الاجتماعي داخل مراكز العمل والقرارات الحكومية بخصوص الزيادات في الأجور الغير مبرمجة.

بطاقة مؤشر الأداء: : نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-2-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر:
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين/ عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية
4. تاريخ توفر المؤشر : كل 06 أشهر
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁷: 98 % خلال سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

¹⁷القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
98	95	90	85	حجر صحي	%	المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 5% بالنسبة لتطور عدد الأعوان المتكويين خلال كل سنة ويبقى عدد المنتفعين دون المأمول وذلك للإعتبارات التالية:

➤ محدودية الإعتمادات المرصودة

➤ تعدد وتفرع مجالات التكوين

➤ خلال سنة 2020 تم إلغاء الدورات التكوينية المبرمجة وذلك بسبب الظروف الصحية الاستثنائية الناتجة عن إنتشار فيروس "كورونا Covid 19" و صدور منشور السيد وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية عدد 1 بتاريخ 10 مارس 2020 ثم صدور البلاغ المشترك بين وزارات الصحة والداخلية والشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 03 أكتوبر 2020 اللذان ألغيا جميع التظاهرات بما في ذلك الدورات التكوينية وهو ما حال دون تنظيم دورات خلال سنة 2020 إذ تم تكوين 100 عون فقط في حين قدر عدد المتكويين لسنة 2020 خلال السنوات الفارطة بـ: 1315، كما أن آلية التكوين عن بعد لا تتماشى مع طبيعة التكوين التي تقتضي حضور الأعوان وتنظيم ورشات تكوين لا سيما عدم توفر بنية تحتية خاصة بالوسائل الإعلامية للسماح بتأمين دورات تكوين عن بعد وفق ما هو مأمول.

بالنسبة للتقديرات المتعلقة بسنوات 2021 و 2022 و 2023 تم الإبقاء على العدد الذي تم ضبطه

في السنوات السابقة وعلى نسبة التطور المقدر بـ: 5% دون الأخذ بعين الاعتبار للعدد الخاص

بسنة 2020 نظرا لأن أسباب عدم إنجاز دورات تكوينية تبقى ظرفية وزوالها سوف يمكننا من تحقيق الأهداف المنشودة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر :

- محدودية الموارد المالية
- صعوبة تجميع الإطار وتوفير وسائل النقل ومكان الإقامة
- الظروف الصحية الاستثنائية الناتجة عن تفشي فيروس "كورونا" والتي تسببت في إلغاء الدورات التكوينية الحضورية

بطاقة مؤشر الأداء: الفارق بين التقديرات وإنجازات الميزانية

رمز المؤشر : رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-3-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. تعريف المؤشر: حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : الإنجازات الميزانية - التقديرات الميزانية
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية (منظومة أدب)
4. تاريخ توفر المؤشر : حينياً
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁸ : +/- 1% بالمائة
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

¹⁸القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
1	1	1.5	2	1.2	%	المؤشر 1.3.9: الفارق بين التقديرات وإنجازات الميزانية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يرتبط إنجاز الميزانية المرصودة بعدة إكراهات عملية وإجرائية. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة كما أن الزيادات الغير مبرمجة خلال السنة يمكن أن تؤثر على الفارق بين التقديرات والإنجازات الخاصة بالميزانية.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهوية
- كثرة المتدخلين في تنفيذ الميزانية في المستويين المركزي والجهوي
- التعقيدات الإجرائية لتنفيذ الميزانية

بطاقة مؤشر الأداء: كلفة التسيير عن كل عون

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-3-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. تعريف المؤشر:
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: جملة ميزانية التصرف دون اعتبار التأجير / العدد الجملي لأعوان المهمة
2. وحدة المؤشر: ألف الدينار.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة تصريف
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁹: 4.3 أ.د خلال سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

¹⁹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
4.3	4.02	4	3,907		%	المؤشر 2.3.9: كلفة التسيير عن كل عون

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

- تبرز الإكراهات التالية الأداء المتميز الذي تم تحقيقه رغم محدودية الاعتمادات المرصودة لقسم التسيير الذي فرضتها وضعية المالية العمومية:
- فتح محاكم جديدة وإدارات جهوية دون زيادة فعلية لحجم الاعتمادات المرصودة
 - الترفيع في معلوم التراسل البريدي بنسبة تجاوزت 300 بالمائة
 - الترفيع في كلفة الماء والكهرباء والمحروقات
 - ارتفاع أسعار العديد من المواد الاستهلاكية
 - عدم إقرار انتدابات جديدة بالنسبة لسلك كتابات المحاكم والأسلاك الإدارية

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

عدم تناسق الاعتمادات المرصودة مع تطور نشاط الوزارة بمختلف هيكلها.

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج القيادة والمساندة

ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

I- التعريف:

1. النشاط الرئيسي: البعث العقاري.
2. مرجع الإحداث: قانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988.
3. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1346 لسنة 2000 المؤرخ في 20 جوان 2000 المتعلق بضبط التنظيم الإداري المالي وطرق سيره.
4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والديوان: جانفي 2007.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: تحقيق مبدئيا رصيد عقاري معد للكراء يعد 500 مسكنا موزعا على مختلف الدوائر القضائية حسب ما تم إقراره بالمخططات السابقة.
2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:

أهداف البرنامج	أهداف الديوان
إنجاز أحياء سكنية جديدة.	- دعم الرصيد العقاري المعد للكراء
دعم الرصيد العقاري المعد للكراء لإنجاز ما لا يقل على 500 مسكنا بمختلف الجهات لإعتبار تزايد عدد الدوائر القضائية و الأعوان.	- تأمين التوازنات المالية
- تلبية مطالب التسويغ في أحسن الظروف والأجال. - النقل في مدة شغور المساكن.	- حسن استغلال الرصيد العقاري المتوفر
تنفيذ عمليات الصيانة و التعهد بصفة دورية.	- ديمومة استغلال الرصيد العقاري
توفير مساكن معدة للتمك بأسعار مدروسة.	- إنجاز أحياء سكنية للتمك

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة.

- مؤشر قياس الأداء:

قديرات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف	الهدف
2023	2022	2021			
98	98	98	%	نسبة الإشغال	تدعيم الرصيد العقاري المعد للأكرية

4. أهم الأنشطة: استغلال الرصيد العقاري المعد للكراء والسعي إلى تعزيزه بما يمكن من تلبية الطلبات المتزايدة بمختلف الدوائر القضائية علما وأن الديوان شرع في أشغال بناء مشروع بناء 6 مساكن بباجة و أعد الدراسات التمهيديّة التفصيلية لكل الأقسام لمشروع إزالة و إعادة بناء مساكن القضاة بحي الدير بالكاف.
5. الإجراءات المصاحبة:

- توفير الإعتمادات الضرورية من الميزانية العامة للدولة لإنجاز ما تم برمجته.
- إعداد وإنجاز البرنامج السنوي للصيانة والتعهد للرصيد العقاري المعد للكراء ورصد الإعتمادات اللازمة.
- تعزيز الموارد البشرية بالقيام بالانتدابات المستوجبة لتفعيل الهيكل التنظيمي بالديوان المصادق عليه طبقا للتراتب الجاري بها العمل.

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

2-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات (أ.د.)			2021	إنجازات 2020	مصدر التمويل	البيان
2024	2023	2022				
805	1.036	1.053	1.102	1.154	من الموارد الذاتية للديوان	ميزانية التصرف:
لاشيء 70	لاشيء 70	لاشيء 70	لاشيء 100	لاشيء 79		منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
5.000	8.155	10.149	3.222		من موارد ذاتية وقروض	ميزانية البعث العقاري
2.200	1.650	400	400	223	المقترح تمويلها من الميزانية العامة للدولة	ميزانية الاستثمار أو التجهيز لدعم الرصيد العقاري (التنمية)
8.354	10.907	11.602	4.658	1.028	الإجمالي	

الملاحق:

معطيات حول النوع الاجتماعي بمهمة العدل

ملحق عدد 1:

الإحصائيات المفصلة بحسب النوع الاجتماعي لبرنامج العدل

النسب		العدد	الجنس	البرنامج
%55	%76	أسلاك أخرى 3401	النساء	برنامج العدل
	%24	قضاة 1087		
	4488			
%45	%65	أسلاك أخرى 2429	الرجال	
	%35	قضاة 1291		
	3720			
8208			مجموع الأفراد للبرنامج	

ملحق عدد2:

الإحصائيات المفصلة بحسب النوع الاجتماعي والخطط الوظيفية لبرنامج السجونوالاصلاح

الخطط الوظيفية											النوع الاجتماعي	البرنامج	
%	رئيس هيئة	%	مدير عام	%	مدير إدارة	%	رئيس إدارة ف عة	%	رئيس مصلحة	النسبة مقارنة بمجموع النساء و الرجال			العدد الجملي للإطارات والأعوان
0	0	0	0	3,13	1	9,32	11	9,93	29	12,14	1166	النساء	السجون
100	1	100	5	96,87	31	90,68	107	90,07	263	87,86	8442	الرجال	والإصلاح
100	1	100	5	100	32	100	118	100	292	100	9608	المجموع	

ملحق عدد 3:

الإحصائيات المفصلة بحسب النوع الاجتماعي والخطط الوظيفية ببرنامج القيادةوالمساندة:

النسبة مقارنة بمجموع الخطط الوظيفية	النسبة مقارنة بمجموع أفراد البرنامج	النسبة مقارنة بمجموع النساء والرجال	العدد	الجنس	الخطوة الوظيفية	البرنامج
14%	3%	7%	21	نساء	رئيس مصلحة	القيادة والمساندة
14%	3%	4%	21	رجال		
1%	0,1%	0,2%	1	رجال	كاتب عام	
4%	1%	2%	6	نساء	كاهية مدير	
8%	2%	3%	12	رجال		
6%	1%	3%	9	نساء	مدير	
20%	4%	6%	29	رجال		
10%	2%	5%	15	نساء	مدير عام	
23%	4%	7%	34	رجال		
148						مجموع الخطط الوظيفية
100%	19%	رجال 66%	نساء 34%	97 رجال	51 نساء	